دور الحكومات العراقية المتعاقبة
في ترسيخ
النظام الإقطاعي في العراق (١٩٣٢ـ١٩٥٨)

ا.د عبدالله شاتي عبهول
حميد حسون نهاي

دور الحكومات العراقية المتعاقبة في ترسيخ النظام الإقطاعي في العراق(١٩٣٢-١٩٥٨)

ا. د عبدالله شاتي عبهول

حميد حسون نهاي

ملخص باللغة الانكليزية

The role of the Iraqi Alhomat successiveconsolidation of the feudal system in Iraq, 1921-1958

It is noted that the successive Iraqi governments in the monarchy supported in a very largefeudal system through its support of tribal leaders by providing them with agricultural land and large-scale addition to issuing legal legislation which enabled the Squires of the acquisition of everything. Then became Squires result of this policy occupy important positions in the Iraqi state and the legislative and executive levels, in what has become peasants in extreme poverty and the status of living Dhankh so you do not have, but enough to eat, and all their efforts go in favor of the feudal so that the farmer is suffering a great day and watch the night in order to enjoy feudal influence and power and is out empty-handed. For Apple that his condition is more like slaves in the Middle Ages.

المقدمة:

قبل الخوض في تفاصيل دور الحكومات العراقية المتعاقبة في ترسيخِ جذور النظام الإقطاعي وأسسهِ في العراق المعاصر، لابد أن نذكر هنا، أن المدة التي أعقبت عقد امتياز النفط[١]، وحَسم موضوع الموصل نهائياً[٢]، وحتى العام ١٩٣٢، قد شهدت مناقشات طويلة حول موضوع الأراضي وحيازتها وكتبت فيها مذكرات وتقارير وقدمت مقترحات متعددة، كان هدفها الأول تعيين صيغة نهائية لحقوق التصرف بالأراضي الزراعية خاصة تلك الأراضي الشاسعة التي كانت تعرف بالأميرية[٣]. لعل تقرير أحمد فهمي[٤] أفضلها وأكثرها مراعات للبلاد والعباد، يكفي أن نذكر أنه أكد على وجوب بناء التسوية على الملكية الفردية للأرض التي يحميها القانون، وقد رأى احمد فهمي إن الشيوخ كانوا يستغلون الدولة والفلاحين على حد سواء من أجل مصالحهم الشخصية ، فأنه أقترح أن يكون الحد الأعلى للملكية المفوضة للشيخ بـ١٠٠٠دونم، لأن ذلك برأيهِ يحد من تسلطِ الشيوخ على الفلاحين، فضلاً عن أنه كفيل بإيجادِ قوة منافسة لهم في الريفِ بإمكانها الحد من نفوذهم وقوتهم[٥]. لله درك يا أحمد فهمي فقد كنت كمن يؤذن في مالطا كما يقال في الأمثال.

بالمقابلِ تيقن البريطانيون، بعد أكثر من عشر سنوات على وجودهم في العراق أن تكوين جهاز سياسي موالي لهم في البلد لا يكفي لتثبيتِ مركزهم وحماية مصالحهم ما لم يدعم ذلك بطبقةٍ أو شريحةٍ تشكل القاعدة الاجتماعية للجهازِ المذكور، وتُدين في الوقت نفسه لهم بالوجودِ وتتجه لهم بالولاء وترتبط بهم في المصير . لقد كانت هذه المواصفات تنطبق أكثر ما تنطبق على

شريحةِ رؤساء العشائر والأغوات، الأكثر جهوزية والأوفر مقبولية لدى البريطانيين[٦]. وعليه فقد استمرت رعاية البريطانيين لتلك الشريحة رعاية قوية، فعندما طرح أحمد فهمي مقترحه الأنف الذكر ، وتأييد الملك فيصل الأول لفكرةِ أبقاء الأراضي التي كان يتصرف بها الشيوخ بموجبِ عقود الالتزام بإسم العشيرة على حالها ما دام الأسلوب العشائري قائماً فيها، إنبرى هنري دوبس[٧] المندوب السامي البريطاني مدافعاً عن حلفائه الشيوخ،وذلك عندما كتب مذكرة إلى الملك فيصل الأول شخصياً بتاريخ ١٨آب١٩٢٦، قال فيها صراحة، أنه يحبذ كل التحبيذ الاعتراف بالشيوخِ كمتصرفين بالأراضي، مشيراً إلى فوائد ذلك الاعتراف، وأهمها، أن التعامل مع عددٍ قليلٍ من الأشخاص هو أسهل بكثير من التعاملِ مع عددٍ كبيرٍ من الفلاحين. لا يخفى أن هدف المندوب السامي هو توجيه التسوية باتجاهِ تمكين القوى الاجتماعية التي تُمكّن البريطانيين من استغلال العراق وثرواته[٨].

تقرير آرنست داوسن:

لم تكتفِ السلطات البريطانية بذلك فقط وإنما، أصدرت أوامرها بغلقِ باب المناقشة في كيفيةِ التصرف بالأراضي ثروة العراق الاقتصادية وعماد اقتصاده الوطني، بأن أوعزت للحكومةِ العراقية باستقدامِ الخبير البريطاني ارنست داوسن[٩] لدراسةِ موضوع الأراضي وكيفية تعيين حق التصرف بها. الذي قدم للعراق في سنة ١٩٢٩، أمضى داوسن حوالي سنة كاملة راجع فيها كل ما يتعلق بالموضوعِ من قوانين وأنظمة وبيانات، فضلاً عن زيارته للكثيرِ من مناطقِ العراق. بعدها غادر إلى لندن ليتفرغ لكتابةِ تقريره[١٠].

قَدم داوسن، الذي اعترف بأن مهمته كانت في غاية الصعوبة لأن أربعة أخماس الأراضي لم تكن خاضعة للقانون، وأن الخمس الباقي الذي كان خاضعاً للقانون العثماني، في حالة فوضى، تقريره الذي أصبح الأساس الذي بُنيت عليه كل سياسات الأرض في عقودٍ عديدة، في كانون الأول ١٩٣١، أن أهم ما جاء في التقرير موضوع البحث هو، إجراء تسوية لحقوق الأراضي على وفقِ العرف المتبع والاعتراف بالأمرِ الواقع. والأخذ باللزمة كاعتراف قانوني بالحقوق المدعى عليها في الأراضي الأميرية. وأن يتولى ذلك جهاز أداري خاص[١١].

قوانين التسوية واللزمةعام ١٩٣٢:

بات واضحاً أن على الحكومات العراقية المتعاقبة إفراغ تقرير داوسن بقوانين، زعمت تلك الحكومات أنها وضعت لمعالجةِ مشكلة حيازة الأراضي الزراعية المستعصية. كان أول تلك القوانين، هو " قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢" [١٢] والذي دخل التاريخ بـ"قانون التسوية"،الذي تناول موضوع تعيين صنوف الأراضي وعائديتها، وتثبيث الحقوق المتعلقة بالأراضي، وتوضيح حدودها وتعيين مساحتها، كما قَسم هذا القانون الأراضي العراقية بالطريقة نفسها التي قُسم بها " قانون الأراضي العثماني" تقريباً، والذي يهمنا في هذا المجال، أن القانون موضوع البحث مَهد أو وضع الأساس لصدورِ قانون آخر هو قانون اللزمة، عندما نص على أن جميع الأراضي الأميرية باستثناءِ تلك المسجلة بالطابو يؤول مصيرها إلى منحها باللزمة[١٣] لمن يتصرف بها[١٤]. نهاية القول بأن الذي تفوض له الأرض يتصرف بها

بشكلٍ كامل مع أن رقبتها تبقى بيدِ الدولة، وعليه أن يدفع ضريبة العشر من غلتها، ولا يدفع أجرة الأرض لأنه سبق وأن دفع عنها عندما حازها أول مرة، الذي كان يعرف "بدل المثل" (المعجل) [١٥]. أما القانون الثاني فقد كان هو "قانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢" والذي دخل التاريخ بـ"قانون اللزمة"[١٦]. والذي يُعد أهم تغيير حدث على موضوع حقوق الأراضي، إذ أعطى هذا القانون صفة قانونية لحقوقِ التصرف العشائري (حق اللزمة). فقد حولت اللزمة بموجب هذا القانون من حق أبناء العشيرة في السكن والمزارعة في أراضي ديرة العشيرة وهو حق مشترك، إلى حق شخص واحد الذي اعتبر المباشر بالأرض وتجاهل الحقوق التصرفية الفعلية للفلاحين تجاهلاً عاملاً[١٧] . ومما يجدر ذكره هنا، أن التصرف ليس هو التصرف المشروع الواقع بحسن نية وبمسوغ شرعي وبدون منازع أو معارض وإنما هو مطلق التصرف، حتى وأن كان عنوة واقتداراً أو غصباً وعدواناً أو مكراً واحتيالاً، وعليه فأنه إذا ثبت أن الأرض كانت تحت تصرف شخص ثم غصبها آخر بالقوة أو أي وسيلة أخرى وتصرف بها، فأن هذا الغصب لا يعيب تصرف المتصرف الأخير وإنما، يجعله هو الأرجح لأن تصرفه أقرب إلى التسوية. لذلك لم يكن غريباً أن يركز البعض جل قوته واهتمامه على الاعتداءِ على أراضي الآخرين، والمثال البارز هو الشيخ موحان الخير الله رئيس عشيرة الشويلات، التي وصلت استحواذاته على أراضي شيوخ عبودة وبني زيد وكنانة وبني ركاب والشيويلات نفسها، في سنة ١٩٤٩ إلى حوالي المليون دونم[١٨].

يتضح مما سبق، أن الحكومات العراقية سعت بكل قوة إلى إيجاد الأساس القانوني لتجريد الفلاحين من حق التصرف بالأرض وهو حق اكتسبوه وتوارثوه عبر قرون عديدة وكرسته تقاليدهم وأعرافهم(١٩).

تَعدُ تطبيقات " قانون اللزمة " بأنها أكثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومات العراقية المتعاقبة في تدعيمِ المشاع وترسيخ أركان النظام الإقطاعي في العراق. عندما سمح هذا القانون بتأجيرِ القسم الأكبر من الأراضي الأميرية لشيوخِ العشائر، بعقود تأجير مباشرة أو بمزادٍ علني شكلي لمدة زمنية لم تتجاوز الثلاث سنوات، غير أن الذي حصل، أن الأراضي المؤجرة لكبارِ الشيوخ كان يُعاد تأجيرها لهم وإلى ذريتهم بعد موتهم. ولم يكن مجرد صدفة أن تبقى مقاطعة المجر الكبير، أغنى مقاطعات العمارة قاطبة، تحت يد الشيخ مجيد الخليفة منذ سنة ١٩١٦ وحتى ١٩٥٨(٢٠).

أياً كان الحال، فأن حقوق اللزمة كانت تشبه حقوق الطابو، وأن حقوقهما (أي حقوق اللزمة والطابو) بالممارسة لا يمكن التفريق كثيراً عن حقوق الملكية الخاصة كما يؤكد الباحث المرموق حنا بطاطو(٢١).

وَقف الكثير من الباحثين أمام قانوني التسوية واللزمة لتقيمهما، فقد عَدت الباحثة البريطانية داورين وارنر عملية تسوية الأراضي في العراق بأنها عملية انتزاع ملكية الفلاحين ومنحها لشيوخِ العشائر على شكلِ ملكيات كبيرة. وأضافت تقول: أن السلطات الحكومية استغلت عمليات التسوية كوسيلة لطردِ الفلاحين وهم الشركاء القدامى في اللزمةِ العشائرية(٢٢). كما وُصفت عملية انتقال الأراضي إلى الملاكين في العراق بعد صدور قانون التسوية واللزمة بأنها

تشبه الطريقة التي استطاع بها الملاكون الانكليز في القرن التاسع عشر من طردِ الفلاحين أصحاب الأراضي منها وهو ما عُرف بحركةِ التسييج[٢٣]. ووصفها باحث آخر، بأنها (أي التسوية) حَوّلت الشيوخ من أوصياء على الأرض حسب الأعراف، إلى ملاكين منفردين على الأراضي الواسعة العائدة لعشائرهم[٢٤].

أما الأكاديمي الكبير حنا بطاطو فإنه قيّم عملية التسوية بهذهِ الكلمات المعبرة إذ قال : كان الأجراء الأكثر حسماً الذي أتخذه النظام الملكي في تدعيمِ رؤساء العشائر هو سياسته في تسوية الأراضي، وتطبيقات قانون اللزمة في الأربعينيات والخمسينيات على وجه الخصوص، التي خلقت نوعاً جديداً من حيازة الأراضي وهي اللزمة. بعد ذلك يثبت بطاطو مجموعة ملاحظات غاية في الأهمية بالنسبةِ للموضوعِ الذي نحن بصدد توضيحه وهي، أن المستفيدين من التسوية هم شيوخ وأغوات العراق ورأسمالي مدنه وكبار مسؤولية. وأنها "أي التسوية تضمنت تمليكاً مجانياً لأراضي الدولة. وأن ظاهرة الملكية الخاصة للأراضي في العراق كانت نتيجة لسياسة الأراضي التي بدأت في العام ١٩٣٢. وكانت التسوية بمثابة اعتراف قانوني لاغتصاب المشايخ والأغوات للملكية الجماعية (المشاعية) للعشيرة وسلب ملكية الجيران الأضعف والتعدي التدريجي على أراضي الدولة البكر[٢٥].

أن عملية التسوية لم تخرج عن كونها نزع مستمر لحقوق الفلاحين من التصرف بالأراضي ومنحها لشيوخ العشائر وملاكي المدن وكبار موظفي الدولة بصفة ملكيات واسعة.يذكر الباحث نصير الكاظمي حادثة معبرة لابد أن نذكرها

تعزيزاً لما ذهبنا إليه، وهي أن شيخ شمر مشعان الفيصل راجع وزير المالية طالباً منه تمليكه منطقة بير عكلة في لواء الموصل، فإذا بالوزير يوافق على تملكهِ ٢١٢ ألف دونم من أخصب الأراضي ببدل تملك هو فلس واحد للدونم. والله يحب المحسنين[٢٦].

علينا أن نلتفت إلى ناحية أُخرى من الموضوع الذي نحن بعد توضيح نتائجه، وهي أن قانون التسوية ومن يقف وراءه، عملوا على إضعافِ حجة سندات الطابو الخاصة بالملكياتِ الصغيرة، لأنها تعيق عملية بناء النظام الإقطاعي، الذي يراد له أن يتوسع ويتضخم على حسابِ تلك الملكيات التي تصبح بموجب ذلك التضعيف أراضٍ غير مفوضة مما يعني التهامها من قبل الأقوياء والمتنفذين، ومما ساعدهم على ذلك أن السلطات الحكومية وفرت لهم الأجواء القانونية والإدارية التي مكنتهم في نهاية الأمر من تحويل ذلك الالتهام إلى حقوق قانونية على حسابِ السندات المتجاوز عليها. فضلاً عن ذلك فأن البريطانيين والحكومات العراقية التي كانت تصغي جيداً لتوجيهاتهم كانوا بصدد انتقاء الصفوة المختارة من شيوخ العشائر لتكوينِ النظام الإقطاعي، فأنهم اخذوا بمبدأ التصرف بالأرض الأقرب للتسوية حتى وأن كان ذلك غير مشروع، لأن ذلك يجعل الجميع في منافسةٍ غير شريفة يتبارون خلالها في تقديم خدماتهم واثبات ولائهم لكسبِ دعمهم وتأيدهم. وهكذا فأن من لم يكن من الصفوة المختارة فقد أهمل التصرف بأرضهِ[٢٧].

مهما يكن من أمر، فأن التسوية سعت إلى تركيز حقوق المتصرفين التي عرفت قانوناً باسم حقوق اللزمة بالأراضي تركيزاً شديداً ، والذي كان في

نهاية المطاف لمصلحة شيوخ العشائر وبعض المدنيين، أما الغالبية العظمى من أبناء العشائر فقد حرموا من حقوقهم التاريخية في التصرف بالأرض عندما لم يعطوا سندات بحقوق اللزمة. لقد جاء هذا الحل الذي وصف بأنه أشد حل من نوعه، والذي نجح بإزالةِ التناقض بين البرجوازية الناشئة والإقطاع لمصلحة البريطانيين والحكومات العراقية ضد الفلاحين الفقراء[٢٨].

كانت النتيجة الأولى لعملية إصدار قانون اللزمة والتسوية سنة ١٩٣٢، أن أنقض العديد من رؤساء الوزراء والوزراء وكبار موظفي الدولة وبعض التجار والمُلاّك على الأراضي الأميرية وراحوا يستحوذون على الألاف من الدونمات دونما مراعاة لضمير أو وازع ديني أو لمصلحة وطنية، ولم تمض إلا سنوات قليلة حتى أصبحت أخصب أراضي العراق الزراعية ملكاً لأولئك وغيرهم من شيوخ العشائر. بعد أن تم رمي الفلاح خارج حدود أرض أبائه وأجداده. ويلح علينا القول هنا أن ياسين الهاشمي[٢٩] رئيس الوزراء لم يكن واحداً من أهم الأقطاب المنقضين على الأراضي فحسب وإنما، أطولهم باعاً في هذا المجال[٣٠]

حول حيازات الطبقة الحاكمة من الأراضي بموجب مقررات التسوية خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٩ ينظر: الجدول رقم (٥)

جدول (١)

حيازات الطبقة الحاكمة من الأراضي بموجب مقررات التسوية ١٩٣٣-١٩٣٩

ت	الشخص	المساحة بالدونم	أسم المقاطعة
٠١.	حمدي الباجةجي	٢٧,٨٧٢	لواء بغداد، الكاظمة، ناحية الطارمية، مقاطعة طباهي
٠٢.	رشيد عالي الكيلاني	٢٥,٨١٩	لواء الكوت، العزيزية، مقاطعات شادي الغربي والشرقي والأوسط
٠٣.	الأمير علي بن الحسين	٢٣,٢٣٢	لواء الكوت، النعمانية، مقاطعة البغيلة
٠٤.	محمود صبحي الدفتري	٩٧٨٦	لواء الكوت، العزيزية، العزيزية
٠٥.	ياسين الهامشي	٦٩٠٦	لواء الكوت، العزيزية، الدير الأعلى
٠٦.	آل السويدي توفيق وعارف وناجي	٦٧٣٣	لواء الكوت، العزيزية
٠٧.	عبد الهادي الجلبي	٤٥٨٧	لواء بغداد، الكاظمية، الكاظمة، الصابيات
٠٨.	حكمت سليمان	٤٢٠٢	لواء بغداد، الأعظمية، بزايز الصليخ مقاطعة مزرعة حكمت سليمان
٠٩.	صباح نوري السعيد	٢٣١٢	لواء بغداد، المحمودية، أبو عوسج
٠١٠.	محمود رامز محمد السعدون	٢١٩٨	لواء بغداد، المحمودية، أبو عوسج
٠١١.	مزاحم الباجةجي	١٩٢٠	لواء بغداد، المحمودية، أبو عوسج
٠١٢.	الملك فيصل الأول	١٥٩٧	لواء بغداد، الدورة، مقاطعات الخر
٠١٣.	طه الهاشمي	١٣٠٢	لواء ديالى، الخالص، كنعان، أبو طغار، النعمانية الثانية[٣١].

بالمقابل وجد رؤساء العشائر والشيوخ المسوغ القانوني بوضع أيديهم على أراضي عشائرهم وتحويلها إلى ملكاً خاصاً لهم، ولم تقف شهيتهم في الاستحواذِ على الأراضي عند حدٍ معيّن، حيث أن الكثير منهم وصلت ملكياتهم من الأراضي إلى عشرات الألاف وبعضهم تجاوزات المائة ألف دونم. أن المتتبع لحيازةِ الأراضي الزراعية يجد أن الملكية الكبيرة لم تكن وليدة مقررات التسوية، وإنما جاءت هذه المقررات لشرعنةِ الملكية وزيادة مساحتها. خاصة وأن بعض مُلاّك الأراضي كان لديهم مساحات واسعة قبل الاحتلال البريطاني، ثم اتسعت بموجبِ قرارات التسوية لتصل إل مئات الألاف من الدونمات، كما هو الحال مع أمير ربيعة ومشايخ المياح في الكوت وغيرهم. أما البعض الآخر فاستندوا بشكلٍ رئيس على المحتلين الإنكليز وقدموا لهم خدمات جليلة، فانقلبت بموجبها أحوالهم الاقتصادية رأساً على عقب، ففي الوقت الذي كانوا يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، أصبحت أملاكهم الزراعية في العام ١٩٥٨ تقدر بـ١٨٣,٧٢٢ دونم في الحلة وبغداد، أن هذا الأمر ينطبق على أسرةِ آل الجريان ورؤساء البوسلطان(٣٢).

لا نظلم أحداً إذا ما قررنا هنا ،أن تطبيقات قانوني التسوية واللزمة جاءت في ظل هيمنة رؤساء العشائر والإقطاعيين وكبار موظفي الدولة على مجملِ مفاصل الجهاز الإداري والقضائي في العراق، لصالحهم ولم يلتفت أحد لمصالحِ وحقوق الفلاحين، مما ساعد على انتشار الملكيات الكبيرة العائدة للإقطاعيين والمُلاّك وكبار موظفي الدولة الذين كان معظمهم بعيداً عن الأراضي أن لم نقل لا يمتون لها بصلة(٣٣).

لا نبالغ إذا ما ثبتنا هنا، أن البريطانيين ومؤيديهم من رجالات الحكم في العراق كانوا قد وضعوا أنفسهم وراء لجان التسوية، لأنهم كانوا يسعون إلى أعطاءِ من والاهم الأرض وحرمان من عاداهم منها قدر الإمكان، وعليه فأنه بموجبِ تطبيق قانوني التسوية واللزمة أصبح مؤيدو الإنكليز من أكبر الملاكين في العراق، وأن البعض من أولئك الملاكين كان قبل التسوية مملوكاً من الصعاليك على حدِ وصف الشاعر الكبير معروف الرصافي(٣٤).

أياً كان الحال جاءت التسوية بنتائجٍ كارثيةٍ على الفلاحين ووضعهم ومستقبلهم، بعد أن سُلبت منهم كل حقوقهم في أراضيهم وحولتهم إلى مجردِ ناس لا يملكون إلا قوة العمل، فلم يكن غريباً أن تتردى أوضاعهم الاقتصادية وأحوالهم الاجتماعية إلى الحضيض(٣٥).

لم تكتفِ الحكومات العراقية المتعاقبة بكلِ ما عملته بالفلاحِ من سلبهِ لحقوقهِ التي توارثها من أبائهِ وأجداده عبر العصور فقط وإنما، راحت تفكر في الكيفيةِ التي تستطيع بها تكبيل الفلاح بالأغلال وتحويله إلى عبدٍ قن بالمعنى الكامل للكلمةِ، لدرجةِ أنها كانت تفكر في ضربِ مركزه القانوني بالصميم لكي تخدم حليفتها الطبقة الإقطاعية التي تحولت إلى القاعدة الاجتماعية الأساسية الداعمة للنظامِ الملكي في العراق . ولم يكن مجرد صدفة أن تُكتب تقارير إدارية متعددة من مسؤولين كبار في الألوية والأقضية، كانت كلها بلا استثناء ضد مصلحة الفلاح العراقي الذي نعتتهُ تلك التقارير بأقسى النعوت(٣٦).

وعليه بعد سلسة من المداولات والمقترحات التي كانت تدور حول منع الفلاح من الهجرةِ وكيفية ربطه بالأرض تمكنت حكومة رشيد عالي

الكيلاني[٣٧]، التي وقف وراءها الإقطاعيين والمُلاّك بكلِ حزم من إصدار قانون "حقوق وواجبات الزراع" [٣٨]. الذي أكد بشكلٍ قويٍ وفاعلٍ المركز القانوني والاجتماعي للإقطاعيين وكُرس لخدمتهم ومنحهم صلاحيات وحقوق ما انزل الله بها من سلطان[٣٩]. بينما أنشغل الفلاح بواجبات والتزامات كان من الصعب على الأحجار الصم تحملها. فقد ألزم القانون "الكارثة" الفلاح تنفيذ جميع الأوامر الصادرة من الإقطاعي والسركال. وعليه أن يسدد من حصتهِ، التي كانت تُقدر بنصفِ الحاصل بعد دفع مجموعة من الضرائب المتنوعة والديون المترتبة عليه للمُلاّك والسركال كاملة وحتى لو اضطر إلى بيعِ حاجاته المعيشية الخاصة به. كما منع القانون الذي كان وزير المالية ياسين الهاشمي يعده من مفاخرهِ، الفلاح من الانتقال إلى أقطاعي أو مَلاّك آخر إلا بعد موافقة الإقطاعي الأول وتأكيد براءة ذمته، أي أن القانون ربط الفلاح ربطاً محكماً، وأعطى الحق للإقطاعي في أن يجلب الفلاح إلى بيتِ الطاعة. المهم أن هذا القانون ، المضخم بالظلمِ والإجحاف، أنزل الفلاح إلى منازلِ العبيد[٤٠].

أياً كان الحال فأن "قانون حقوق وواجبات الزراع" موضوع البحث جاء مكملاً لما بدأه " نظام دعاوى العشائر" في تكريسِ تبعية الفلاحين للإقطاعيين، وأنه جرّد الفلاح كلياً من حقِ الاعتراض على أوامر الإقطاعي أو السركال[٤١]. وعلى ما يبدو أن هذا القانون أعطى للملاكين سلطات جائرة، حرم من خلالها الفلاحين من الانتقال من مكان إلى آخر إلا بتصريح خطي مصادق عليه من قبل الحكومة، كما وأعطاهم الحق في اتخاذ إجراءات تأديبية لجلب الفلاحين إلى الطاعة. لعل الظلم الفاحش في هذا القانون دفع الباحث حسين جميل

لوصفه بالقول "من الأفضل تسميتهُ حقوق المُلاّك وواجبات الزراع" [٤٢]، بينما وُصفت فقراته من قبل باحث آخر بأنها خيانات عظمى للفلاحِ المسكين[٤٣]. أما داورين وارنر فلم تكن مغالية عندما قالت "أن العلاقات بيت المالك والفلاح في العراق نوع من العلاقات الإقطاعية، ويرتبط الفلاح بموجبها بالأرضِ ويخضع خضوعاً مطلقاً لمالكها، فحالته أذن لا تختلف عن حالةِ أشباه العبيد في الإقطاعياتِ الكبيرة في أمريكا اللاتينية" [٤٤] .

قابل الفلاحون هذا القانون بإستياءٍ كبير، لاسيما وأنه حَوّل الفلاح العراقي إلى شبه قن[٤٥]. اتضحت صورة هذا الإستياء بخروجِ جموعٍ كبيرة من الرجال والنساء والأطفال قدرت بـ(٥٠٠) شخص متجهة صوب دار الحكومة معلنين ظلمهم وما يتعرضون له من جور على يدِ الملاكين والسراكيل. وقد كتبت جريدة "الأهالي" بهذا مقالاً تحت عنوان "اسمعوا صوت الفلاح"، أشارت فيه الجريدة إلى معاناةِ الفلاحين من الضرائب الحكومية لاسيما ضريبة السركلة التي جعلت منهم عُراة جياع نحيلي الأجسام، مطالبة الحكومة بضرورة الاستماع إلى صيحات الفلاح وإنقاذه من هذا الدمار[٤٦].

أثبتت الوقائع أن تشريع هذا القانون لم يكن رغبة في السيطرةِ على الفلاح فقط وإنما، إذلاله واستعباده، وتحويله بشكلٍ تدريجي إلى كيانٍ مسلوب الحقوق ومجرد آلة مسخرة على مدار السنة لصالح الإقطاعي، ولم يكن ذلك غريباً على نظام يحكمه ملك وألف شيخ[٤٧]. وعليه فأن الفلاح في ظلِ ذلك النظام لا يعبأ به أحد، ولا أحد يلتفت إلى مصالحهِ وحقوقه[٤٨].

ترتبت على عمليةِ التسوية في العراق نتائج متعددة أهمها. أن النظام الإقطاعي في العراق اكتملت عملية بنائهِ واشتد ساعده كثيراً، ولئن ظل هذا النظام غريباً وخارج مسار التطور الاقتصادي والحضاري في العراق والإقليم وحتى العالم، لأنه كان يفتقر إلى أسبابِ ومبررات وجوده الموضوعية، فقد كان يُحقن بأسبابِ الحياة من خلال تأييد الحكومات العراقية المتعاقبة وبريطانيا له. أي أنه كان بلا قاعدة اجتماعية يرتكز عليها. كما أدت التسوية إلى تردي الأوضاع في العراق خاصة الاقتصادية منها، بسبب تخلف الإقطاعيين ورفضهم الأخذ بالأساليبِ الحديثة في الزراعة، فضلاً عن إهمالهم الأراضي الزراعية وعدم تبنيهم لنظامِ ريٍ يلبي حاجات الزراعة بشكلٍ عام [٤٩]. والأهم من ذلك أدت التسوية إلى أملاقِ الفلاح العراقي املآقاً ظاهراً للعيانِ، ومن جانبٍ آخر أدى كل ذلك إلى أن النظام الإقطاعي، الذي طغى نفوذه كثيراً، أصبح من أكبر أسباب إفساد النظام السياسي والإداري في العراق[٥٠].

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن التسوية موضوع البحث كانت قد عززت بشكلٍ كبير دور ووجود الإقطاعيين في الحياةِ السياسية في العراق، فعلى صعيد الجهاز التنفيذي للدولةِ العراقية، أصبح هناك الكثير من الوزراء الذين ينتمون إلى عوائلٍ إقطاعية بعد أن كان ذلك متعذراً[٥١]. فضلاً عن حضورهم الواضح في الأحزابِ السياسية الرسمية أو الحكومية التي ظهرت في مرحلةِ ما بعد الحرب العالمية الثانية[٥٢]. أما في الحياةِ البرلمانية فإنها كانت الأبرز، فلا نبالغ إذا قلنا أن تلك الطبقة هيمنت على المجالسِ النيابية لاسيما في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وربما من المفيد أن نذكر هنا أن نسبتهم في

المجلس التأسيسي كانت ١٩,٣ بالمائة غير أنها قفزت في آخر دورة للمجلس النيابي" الدورة الخامسة عشر" إلى ٣٥,٩%[٥٣].

لا نتطرف إذا ما أعلنا هنا أن الطبقة الإقطاعية في العراق، التي توافرت لها كل السبل القانونية والسياسية والاجتماعية للعملِ والتحرك لخدمةِ مصالحها ومصالحها فقط ، وتلك حقيقة أكدها المفكر الأمريكي الكبير نعوم تشومسكي عندما قال:

"أن الثروة والسلطة في العراق الذي تهيمن على مقدراته

بريطانيا بقيتا متمركزين في أيدي حفنة قليلة من ملاّك

الأراضي وشيوخ العشائر المتحلقين حول البلاط في مجتمعٍ

مفهوم بوحشيته" [٥٤]

المصادر

اولاً : الوثائق غير المنشورة :

- ملفات وزارة الداخلية :

١- دار الكتب والوثائق ،الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية ، رقم الملف ٣٢٠٥٠/٧٧١٥، عنوان الملف قانون حقوق وواجبات الزراع .

- ملفات مجلس الوزراء :

١- دار الكتب والوثائق ، الوحدة الوثائقية:البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٥١٢، عنوان الملف مقررات مجلس الوزراء لعام١٩٤١ .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١- محاضر جلسات مجلس النواب" الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٣٣، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٣ .

ثالثاً : المذكرات الشخصية:

١- كامل الجادرجي،من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، بلا.

٢- عبد الرزاق الظاهر، رحلتي مع الايام مذكرات عبد الرزاق الظاهر، اعداد وتقديم، اسماء عبد الرزاق الظاهر، اتحاد الناشرين العراقيين، بغداد ، ٣٠١٣ .

رابعاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- أنعام مهدي علي السلمان، أثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧ .

٢- سعد عبدالحسين ناصر الغريباوي ، الإقطاع في جنوب العراق في العهد الملكي١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠٠٤ .

٣- صالح حسن عبدالله، تهجير يهود العراق١٩٤١-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية -جامعة تكريت،٢٠٠٣ .

٤- عبد الله شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٨٣ .
٥- عماد كريم عكوب محمد، حزب الاتحاد الدستوري ١٩٤٩-١٩٥٤ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية(ابن رشد للعلوم الإنسانية)-جامعة بغداد،٢٠١٣ .

خامساً : الكتب العربية والمعربة والاجنبية :

أ- العربية والمعربة:

١- إبراهيم كبة، الإقطاع في العراق بين نوري سعيد وخبراء العالم الحر، مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٥٧.
٢- احمد فهمي، تقرير حول العراق ، المكتبة الحضرية ، بغداد ، ١٩٢٦.
٣- آرنست داوسن، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٣٢
٤- سر آرنلد تي ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولائين خواطر شخصية وتاريخية ، نقله الى العربية وقدم له وعلق عليه،فؤاد جميل، ج١،مطبعة دار الجمهورية ، بغداد ،١٩٦٩.
٥- حنا بطاطو،العراق.الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية،الكتاب الأول، ترجمة، عفيف الرزاز،منشورات فرصاد، طهران،٢٠٠٥ .
٦- خليل ابراهيم الخالد (وآخر)، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.

٧- خيري أمين العمري، شخصيات عراقية، ج١، دار المعرفة ، بغداد، ١٩٥٥ .

٨- داورين وارنر،الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط، تعريب وتعليق ،خيري حماد، ط٢ ، مطابع الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦١.

٩- دي غوري جرالد، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٣.

١٠- رفعت الجادرجي، كامل الجادرجي في حق ممارسة السياسة والديمقراطية افتتاحيات جريدة الأهالي ١٩٤٤-١٩٥٤، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، ٢٠٠٤.

١١- سامي حافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٢-١٩٣٦، جزءان، البصرة، ١٩٧٥؛ خيري أمين العمري، شخصيات عراقية، ج١، دار المعرفة ، بغداد، ١٩٥٥ .

١٢- شاكر ناصر حيدر، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة، وزارة المعارف، بغداد، ١٩٤٧ .

١٣- صلاح الدين الناهي، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥ .

١٤- طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق ، دار الأهالي، بغداد ، ١٩٥٨ .

١٥- عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٥ .

١٦- ----------، العشائر العراقية ،مكتبة الحضارات، بيروت، ٢٠١١ .

١٧- عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان، صيدا ، ١٩٦٦ .

١٨- ---------- ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، بيروت، ٢٠١٣.

١٩- عبد الرزاق مطلك الفهد، الأحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، بغداد، ٢٠١١ .

٢٠- عبد الرزاق الهلالي، نظرات في إصلاح الريف، ط٣ ، دار الكشاف، بغداد ، ١٩٥٤ .

٢١- ----------، قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي ،بيروت القاهرة بغداد،١٩٦٧ .

٢٢- عبد القادر الخلوصي، القوانين الثلاثة قانون تسوية حقوق الأرض واللزمة والعقر، ط٣، بغداد، ١٩٣٤ .

٢٣- عبد الكريم التكريتي، شرح قانون حقوق وواجبات الزراع، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٥٨ .

٢٤- علاء الدين البياتي ، احكام حقوق اللزمة في الاراضي الاميرية ، بغداد ، ١٩٥٣.

٢٥- فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية- الانكليزية -التركية وفي الرأي العام، ط٢، بغداد، ١٩٦٧.

٢٦- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، ترجمة ، مصطفى نعمان أحمد، مكتبة مصر ودار المرتضى، بغداد، بلا .

٢٧- قيس جواد الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، بغداد، ٢٠٠٦ .

٢٨- كين، تطوير الزراعة في الشرق الأوسط، ترجمة ،احمد نظيف، إشراف، مصطفى الشهابي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة .

٢٩- محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، معهد الدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٥٨.

٣٠- محمد علي الصوري ،الإقطاع في لواء الكوت،مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٥٨.

٣١- محمود محمد الحبيب ، اقتصاديات العراق (دراسة تحليلية) ، البصرة ، ١٩٦١ .

٣٢- معروف الرصافي، آراء الرصافي في السياسة والدين والاجتماع ، جمع وترتيب، سعيد بديوي، ط٢، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥١ .

٣٣- نجم الدين السهرودي، التاريخ لم يبدأ غداً، ط٢، بغداد، ١٩٨٩ .

٣٤- نعوم تشومسكي،الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة ، سامي الكفلي، بيروت، ٢٠٠٧.

٣٥- هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٦ .

ب- الكتب الاجنبية :

1- Catton Hares, Europe Since 1870, New York, The Macmitan Company, 1958,

2- Collins Concise Encyclopedia, London, Peerage Books, 1985.

سادساً: الصحف والمجلات :

أ- الصحف:

١- "اتحاد الشعب " ، بغداد .

٢- " الاستقلال " ، بغداد .

٣- " الاهالي " ، بغداد .

٤- " الزمان" ، بغداد .

٥- "الرقيب " ، بغداد .

٦- "صدى الاهالي "، بغداد .

٧- " العالم العربي " ، بغداد .

٨- "لواء الاستقلال" ، بغداد .

٩- " الوقائع العراقية "، بغداد .

ب-**المجلات :**

١- " الشرارة " ، النجف الاشرف.

سابعاً : البحوث والدراسات المنشورة :

١- حافظ التكمجي، دراسة للنظام شبه الإقطاعي في العراق،"المثقف"(مجلة)، شهرية، العدد٢،السنة الاولى ، تشرين الثاني ١٩٥٨ .

٢- خليل علي مراد، حيازة الارض الزراعية ، موسوعة الموصل الحضارية، الموصل،١٩٩٢ .

ثامناً : الموسوعات :

١- خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، المجلد٢، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٧٧ .

٢- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، مركز الطباعة الحديثة، ١٩٧٩ .

الهوامش:

(١) عقد الامتياز في ١٤ آذار ١٩٢٥.

(٢) انتهت مشكلة الموصل ببقائها ضمن التراب العراقي على أثر صدور قرار عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥. للمزيد من التفصيل ينظر : فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية- الانكليزية -التركية وفي الرأي العام، ط٢، بغداد، ١٩٦٧ .

(٣) عن ذلك ينظر:عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق دراسة في التطورات العامة ١٩١٤-١٩٣٢، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، ١٩٧٨، ص٢٢٣-٢٥٨؛ نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق ، مركز الابحاث، بلا، ١٩٨٦، ص١٠٧ .

(٤) أحمد فهمي: خبير مالي معروف شغل منصب دفتردار ولاية بغداد أواخر العهد العثماني ، وبعد تأسيس الدولة العراقية شغل وظائف مالية هامة ومنها تسنمه منصب المدير العام لدائرة الإيرادات. له تقارير كثيرة حول الأراضي والإيرادات والأزمة الاقتصادية التي مر بها العراق خلال العشرينات. للمزيد من التفصيل ينظر: عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص٤٨ .

(٥) أحمد فهمي، تقرير حول العراق ، المكتبة الحضرية ، بغداد، ١٩٢٦، ص٨٠ .

(٦) حنا بطاطو ،العراق.الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية،الكتاب الأول، ترجمة، عفيف الرزاز ،منشورات فرصاد، طهران،٢٠٠٥، ص١١٥؛ إبراهيم خليل الخالد (وآخر)، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠، ص٧٩؛ نصير سعيد الكاظمي، المصدر السابق، ص١٠٧..

(٧) هنري دوبس : (١٨٧١-١٩٣٤)، سياسي وعسكري بريطاني، تقلد مناصب مهمة في الهند وإيران وأفغانستان، وأشرف على تنظيم الواردات في الحرب العالمية الأولى،ولما كان كثير المواهب وإداري من الدرجة الأولى، جيء به في المدة التي اعتبرها الإنكليز

شاقة وصعبة بالنسبة لهم، شغل منصب المندوب السامي بين عامي ١٩٢٣-١٩٢٩. للمزيد من التفصيل ينظر : إنعام مهدي علي السلمان، أثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، دي غوري جرالد، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٣، ص١٩٩؛ سر آرنلد تي ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولائين خواطر شخصية وتاريخية ، نقله الى العربية وقدم له وعلق عليه،فؤاد جميل، ج١،مطبعة دار الجمهورية ، بغداد ،١٩٦٩ ، ص١٦٨.

(٨) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية ،مكتبة الحضارات، بيروت، ٢٠١١، ص٤٠-٤١ ؛ عماد أحمد الجواهري، المصد السابق ، ص٢٢٣، ٢٣٨-٢٣٩، ٢٤١.

(٩) عمل آرنست داوسن مديراً عاماً للمساحة في مصر ووكيلاً لوزارة المالية، ومستشاراً مالياً للحكومة المصرية، للمزيد من التفصيل ينظر : آرنست داوسن، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٣٢ ص١؛ عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق ، ص٢٥٨ .

(١٠) عماد أحمد الجواهري ، المصدر السابق، ص٢٥٨ ؛ خليل ابراهيم الخالد(وآخر)، المصدر السابق، ص١٢٠.

(١١) آرنست داوسن، المصدر السابق، ص١؛ هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٦، ص٤٨؛ عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص٢٥٩؛ نصير سعيد الكاظمي، المصدر السابق، ص١٠٧.

(١٢) قُرأ هذا القانون ثلاث مرات في المجلس النيابي، وأبرز المتحدثين عنه كان سعد صالح (الديوانية) وسلمان البراك (الحلة) وزامل المناع (المنتفق)ومحمد المهداوي (المنتفق)، ودارت حوله النقاشات إلى أن تم أقراره بعد أن صوت عليه ٦١ نائباً من أصل ٦٣، وصوت ضده مزاحم الباجةجي (بغداد)وعثمان العلوان (كربلاء)، ونشر في "الوقائع العراقية" بتاريخ ١ حزيران ١٩٣٣، ثم كان هنالك موقفاً من قبل الصحافة العراقية لاسيما جريدة "العالم العربي" التي تحدثت قائلة "أنه لمن الطبيعي أن يمارس هكذا

بالفلاح خاصة وأن الكثير من القرارات الإصلاحية نصيبها النهائي الدفن في الإضبارات التي هي بالنتيجة أشبه بسلةِ مهملات" بالإضافة إلى ذلك انتقدت جريدة "الاستقلال" هذه القانون واصفه قضية الأرض بالمشكلة التي لا تزال الحكومة تعاني منها نتيجة استمرار معاناة الفلاحين وزيادة تذمرهم. أما جريدة "الزمان" فذهبت إلى أبعد من ذلك عندما نادت بتعديل اللائحة المذكورة. للمزيد من التفصيل ينظر : "محاضر جلسات مجلس النواب" الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٣٣،الجلسة ٥٢، ص٥٥٧-٥٦٣؛ "الوقائع العراقية"،العدد١١٣٧،١حزيران ١٩٣٢؛ عبد القادر الخلوصي، القوانين الثلاثة قانون تسوية حقوق الأرض واللزمة والعقر، ط٣، بغداد، ١٩٣٤، ص٢-٢٨؛ شاكر ناصر حيدر، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة، وزارة المعارف، بغداد، ١٩٤٧، ص٥٥٨-٥٦٨؛ "العالم العربي"(جريدة)، بغداد، العدد ٢٩١٩، ١٧ كانون الأول ١٩٣٣؛ "الاستقلال" (جريدة)، بغداد، العدد ٢١٣٨، ١٩ نيسان ١٩٣٤؛ "الزمان" ، العدد ٣، ٦ أيار ١٩٣٧؛ "اتحاد الشعب"(جريدة)، بغداد، العدد ٢٦١، ٨ نيسان ١٩٥٩.

(١٣) اللزمة هي حق السكن والمزراعة .

(١٤) للتفصيل ينظر : "الوقائع العراقية"، العدد ١١٣٧، ١ حزيران ١٩٣٢؛ عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص٢٦٤-٢٦٦؛ نصير سعيد الكاظمي، المصدر السابق، ص١١٢ .

(١٥) نصير سعيد الكاظمي، المصدر السابق، ص١١١.

(١٦) قُرأ هذا القانون ثلاث مرات في المجلس النيابي، وأبرز المتحدثين في جلسات أقراره، عبد الرزاق الأزري(الموصل) وعبدالله الدملوجي (الموصل) وإبراهيم حاييم (بغداد) ومحمد المهداوي (المنتفق) ثم نال تأييد رجالات الإقطاع فيما عارضه بعض النواب الذين يستشعرون معاناة الفلاح إلا أن تم أقراره ونشر في "الوقائع العراقية" في ١ حزيران

١٩٣٢، العدد ١١٣٧، لكنه أثار استياءً شعبياً بدا واضحاً في الصحف العراقية، خاصة جريدة "العالم العربي" التي وصفت السياسة الزراعية بأنها تدور في أطار "ألأيام والشهور والأعوام، وأعظم ما ينال الفلاح المسكين هو أن يعفى من حين إلى حين أولياء أموره ورؤساؤه الزراع الملاكين من سلفات وبقايا ديون أميرية أخرى وما أشبه ذلك..." ، ثم تطرقت صحيفة أخرى إلى أن الحكومة عاجزة عن إيجاد حل لهذه المشكلة، وما عليها إلى الذهاب إلى تمليك الأراضي التي وصفتها الجريدة بأنها أخصب بقاع العالم من حيث التربة والمياه. للمزيد من التفصيل ينظر: د.ك.و.،الوحدة الوثائقية:البلاط الملكي، رقم الملف ٣١١/٥١٢، عنوان الملف مقررات مجلس الوزراء لعام١٩٤١،الوثقية رقم١١، ص٣٢ "محاضر جلسات مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الرابعة، الجلسة ٥٣ لعام ١٩٣٣ في ١٨ أيار سنة ١٩٣٣، ص٥٦٣؛ "الوقائع العراقية"، العدد ١١٣٧ ،١حزيران ١٩٣٢؛ عبد القادر الخلوصي، المصدر السابق، ص٢٨-٣٢ ؛ علاء الدين البياتي ، احكام حقوق اللزمة في الاراضي الاميرية ، بغداد ، ١٩٥٣، ص٤٤-٤٥؛ قانون اللزمة، وزارة المعارف، كلية الحقوق، ص٤٤-٤٨؛ شاكر ناصر حيدر، المصدر السابق، ص٢٧٩ ؛ "العالم العربي" ، العدد٢٩١٩ ، ١٧كانون الاول١٩٣٣ ؛ "لواء الاستقلال" (جريدة) ،بغداد، العدد ٢٦٤٨، ١٩ نيسان ١٩٣٤.

(١٧) نصير سعيد الكاظمي، المصدر السابق، ص١١٢ .

(١٨) هاشم جواد، المصدر السابق، ص٤٨؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩؛ عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص٢٧٠-٢٧١؛ خليل إبراهيم الخالد (وآخر)، المصدر السابق، ص١٢٢ .

(١٩) نصير سعيد الكاظمي، المصدر السابق، ص١١٣ .

(٢٠) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٤٨؛ خليل علي مراد، حيازة الارض الزراعية ، موسوعة الموصل الحضارية، الموصل،١٩٩٢ ، ص١٤٨-١٥٠.

(٢١) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٣٦ .

(٢٢) داورين وارنر،الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط، تعريب وتعليق ،خيري حماد، ط٢ ، مطابع الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص١٤٤ .

(٢٣) حركة التسييج : نشأت هذه الحركة أواخر القرن الرابع عشر الميلادي للحصولِ على الأصواف للأغراض التجارية. وقد سببت مصاعب جدية أدت إلى اندلاع ثورات في فترة حكم أسرة الجودور. حدثت جولة جديدة من التسيجات بين عامي ١٧٥٠-١٨٠٠، أرغمت العمال الذين لا أراضي لديهم إلى الانتقال إلى المدن حيث وفروا طبقة عاملة للثورة الصناعية، كان هدف حركة التسييج أصلاً هو زيادة أنتاج المواد الأولية اللازمة لصناعة الصوف من أجل تصديرها مصنعة إلى الأسواق البعيدة وتقليل حجم البطالة الماهرة. ازدادت مراسيم التسييج التي كانت تعطي أمتيازات بهذا المعنى لهذا النزيل أو ذاك لزيادة مساحة أراضيهم المسيجة بحرمان المستاجرين من حقوقهم المعتادة. لقد صدر ٧٠ مرسوم خاص بالتسييج لصالح ملاك الأراضي الارستقراطيين ما بين عام ١٧٠٠-١٧٦٠، وخلال الـ٣٣سنة الأولى من حكم جورج الثالث (١٧٦٠-١٧٩٣) صدر ١٣٥٥ مرسوم، كانت مساحة الأراضي التي نقلت من المستأجرين إلى الملاك لا تقل عن ٣ مليون أكر. للمزيد من التفصيل ينظر :

Catton Hares, Europe Since 1870, New York, The Macmitan Company, 1958, P.86, 459-460 ; Collins Concise Encyclopedia, London, Peerage Books, 1985, P.190.

(٢٤) عماد احمد ألجواهري، المصدر السابق، ص٢٧٥ .

(٢٥) حنا بطاطو، المصدر السابق، ١٣٧-١٣٨.

(٢٦) نصير سعيد الكاظمي، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٢٧) إبراهيم كبة، الإقطاع في العراق بين نوري سعيد وخبراء العالم الحر، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٥٧، ص١٩؛ خليل إبراهيم الخالد (وآخر)،المصدر السابق، ص١٣٣-

١٣٥؛ رحلتي مع الايام مذكرات عبد الرزاق الظاهر، اعداد وتقديم، اسماء عبد الرزاق الظاهر، اتحاد الناشرين العراقيين، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٦٢ .

(٢٨) " الشرارة " (مجلة) ، شهرية، النجف الاشرف ، السنة الخامسة ، العدد ٤٨،أيلول ٢٠١٠، ص٣ ؛ عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص٢٧٨-٢٧٩.

(٢٩) ياسين الهاشمي : ولد في بغداد عام ١٨٨٤، أنتقل إلى اسطنبول وتخرج في مدرستها العسكرية عام ١٨٩٩، رجع إلى العراق وأصبح وزير للمواصلات والأشغال عام ١٩٢٢، شكل وزارته الأولى عام ١٩٢٤، أسس حزب الشعب عام ١٩٢٥، ألف وزارته الثانية عام ١٩٣٥ وبقي في منصبه حتى عام ١٩٣٦، أضطر إلى الاستقالة أثر قيام انقلاب بكر صدقي، توفي في بيروت عام ١٩٣٧. للمزيد من التفصيل ينظر : سامي حافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٢-١٩٣٦، جزءان، البصرة، ١٩٧٥؛ خيري أمين العمري، شخصيات عراقية، ج١، دار المعرفة ، بغداد، ١٩٥٥، ص١٠١ .

(٣٠) عماد أحمد الجواهري، المصدر السابق، ص٣٣٧-٣٣٨.

(٣١) نظم الباحث هذا الجدول بالاعتماد على "الوقائع العراقية" الأعداد ١٢٤٨ و ١٢٧٨ و ١٢٨٣، ١١ أيار و ٣١ تموز و ١٠ آب ١٩٣٣ والأعداد ١٣٦٠ و ١٣٧٣ و ١٣٧٨ و١٣٨٢ ، ٤ حزيران و ٦ آب و ٤ تشرين الأول و ١١ تشرين الثاني ١٩٣٤ والأعداد ١٤٤٧ و ١٤٦٨ و ١٤٦٩، ١٢ أيلول، ٣١ تشرين الأول و ٧ تشرين الثاني١٩٣٥ والأعداد ١٤٧٢ و ١٤٧٩ ، ٢١ تشرين الثاني و ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٥ والعدد ١٥٥١، ٨ أيار ١٩٣٧ والأعداد ١٧٤٢ ١٧٤٩، ٢٥ أيلول و ٨ تشرين الثاني ١٩٣٩.

(٣٢) كانت أملاك أمير ربيعة محمد الأمير في الكوت ٣٧٩,٣٤١ دونم عام ١٩٣٨ وأخيه علي الأمير ١٩٤,٠٣٤ دونم، أما بلاسم وعبد الله ال ياسين شيوخ مياح فكانت حيازتهم من الأراضي ٢٢٧,٣٨٧ دونم، في الكوت أيضاً. أن حيازة الأخوين (حسن وعلي) آل سهيل النجم فكانت ٥٠٣٢ دونم. للمزيد من التفصيل ينظر : "الوقائع العراقية" العدد

١٥٨٧، ١٦آب١٩٣٧ و ١٦٣٥ و ١٦٦٧ و ١٦٧٥، و ١١ نيسان و ١٤ تشرين الثاني و ٢٦ كانون الأول ١٩٣٨والأعداد ١٦٩٨ و ١٧١٣ و ١٧٤٣، ١٥ أيار و ٣ تموز و ٢٨ أيلول ١٩٣٩ والأعداد ١٧٤٦ و ١٧٤٧ و ١٧٤٩، ٩ تشرين الأول و ١٦ تشرين الأول و ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٩ و الأعداد ١٧٨١ و ١٧٩٨ و ١٨١٦ و ١٨٥٣، ١٨ آذار و١٣ أيار و١٥تموز و١٨كانون الأول١٩٤٠والعدد١٩٧٩، كانون الاول ١٩٤٨؛ حافظ التكمجي، دراسة للنظام شبه الإقطاعي في العراق،"المثقف"(مجلة)،شهرية،العدد٢،السنة الاولى ، تشرين الثاني١٩٥٨،ص٢٣؛ محمد علي الصوري ،الإقطاع في لواء الكوت،مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٥٨، ص٣١-٣٧؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٨١-٨٦ ؛ سعد عبدالحسين ناصر الغريباوي ، الإقطاع في جنوب العراق في العهد الملكي١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠٠٤، ص٧٥ .

(٣٣) "اتحاد الشعب" ، العدد ٦١، ٨ نيسان ١٩٥٩؛ عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٥، ص٩٨؛ محمود محمد الحبيب ، اقتصاديات العراق (دراسة تحليلية) ، البصرة ، ١٩٦١، ص٢٢ .

(٣٤) معروف الرصافي، آراء الرصافي في السياسة والدين والاجتماع ، جمع وترتيب، سعيد بديوي، ط٢، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص١٧ .

(٣٥) صلاح الدين الناهي، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥، ص٥٧؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٨؛ عبد الرزاق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعي في الوطن العربي ،بيروت القاهرة بغداد،١٩٦٧، ص٢٢٥ .

(٣٦) للتفصيل عن تلك التقارير راجع : عماد احمد الجواهري، المصدر السابق، ص٣٣٢-٣٣٤.

(٣٧) رشيد عالي الكيلاني : ولد في بغداد عام ١٨٩٢، دخل مدرسة الحقوق ونال شاهدتها عام ١٩١٤، أصبح وزيراً للعدلية عام ١٩٢٢، وتقلد وزارة الداخلية للأعوام (١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٣٥، ١٩٤١) ورئيساً للوزراء للأعوام (١٩٣٠، ١٩٤٠، ١٩٤١) شكل حكومة الدفاع الوطني في نيسان ١٩٤١، توفي في بيروت عام ١٩٦٥. للمزيد من التفصيل ينظر: نجم الدين السهرودي، التاريخ لم يبدأ غداً، ط٢، بغداد، ١٩٨٩، ص٤٣؛ قيس جواد الغريري، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، بغداد، ٢٠٠٦ .

(٣٨) للمزيد من المعلومات عن القانون. ينظر : د.ك.و.،الوحدة الوثائقية : وزارة الداخلية ، رقم الملف ٣٢٠٥٠/٧٧١٥، عنوان الملف قانون حقوق وواجبات الزراع، الوثيقة رقم ٦، ص١٢-١٣؛ "الوقائع العراقية"، العدد ١٢٦٧، ١ تموز١٩٣٣؛ "العالم العربي"، العدد ٢٨٢٧، ٣٠ أيار ١٩٣٣؛ عبد الرزاق الهلالي، نظرات في إصلاح الريف، ط٣ ، دار الكشاف، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص٦٩، ؛ محمد جواد العبوسي، محاضرات في مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، معهد الدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٥٨، ص١٨٤؛ عبد الكريم التكريتي، شرح قانون حقوق وواجبات الزراع، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٥٨؛

خليل إبراهيم الخالد (وآخر)، المصدر السابق، ص١٢٢ .

(٣٩) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص١٤٨-١٥٠.

(٤٠) "الوقائع العراقية"، العدد ١٢٥٨، ١ تموز ١٩٣٣؛ فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، ترجمة ، مصطفى نعمان أحمد، مكتبة مصر ودار المرتضى، بغداد، بلا، ص٣٤؛ خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، المجلد٢، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٧٧، ص٧٧٩-٧٨٠ .

(٤١) طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق ، دار الأهالي، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٤٢-٤٥؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، مركز الطباعة الحديثة، ١٩٧٩، ص٢٤٣؛ نصير سعيد ألكاظمي، المصدر السابق، ص١١٣-١١٤ .

(٤٢) حسين جميل، العراق الجديد، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٥ .

(٤٣) محمد علي الصوري، المصدر السابق، ص٤٩ .

(٤٤) مقتبس في : محمد جواد العبوسي، المصدر السابق، ص١٨٥ .

(٤٥) حسين جميل، المصدر السابق، ص٢٥ .

(٤٦) "الأهالي" (جريدة)، بغداد، العدد ٤١٩، ١ أيلول ١٩٣٤ .

(٤٧) عبد الله شاتي عبهول، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٦.

(٤٨) "الرقيب"(جريدة)، يومية، بغداد، العدد٢٠، ٩نسيان ١٩٤٦؛خليل إبراهيم الخالد(وآخر)، المصدر السابق، ص١٢٢ .

(٤٩) كين، تطوير الزراعة في الشرق الأوسط، ترجمة ،احمد نظيف، إشراف، مصطفى الشهابي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، ص١٩٣٩؛ داورين وارنر، المصدر السابق، ص١٨٥-١٨٦؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٤٤.

(٥٠) لمزيد من المعلومات ينظر : سلسة المقالات التي كتبها رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي في "صدى الأهالي" الأعداد ٢٨-٢٩-٣٠، في ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٩. رفعت الجادرجي، كامل الجادرجي في حق ممارسة السياسة والديمقراطية افتتاحيات جريدة الأهالي ١٩٤٤-١٩٥٤، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، ٢٠٠٤، ص١٠٢-١٠٧ .

(٥١) بلغت نسبة الوزراء الإقطاعيين لاسيما في العقد الأخير من الحكم الملكي ٦%، ومن أهم الذين تقلدوا المناصب الوزارية هم:الحاج رايح العطية ومحمد الحردان وعبد الوهاب مرجان وغيرهم. للمزيد من التفصيل ينظر : حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٣١؛ عبد الرزاق الحسني، الأصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل ، مطبعة العرفان، صيدا ، ١٩٦٦ ، ص ١٥٥,١٤٥.

(٥٢) كان الحزب الدستوري العراقي الحاضنة الرئيسية لأبناءِ العائلات الإقطاعية حيث بلغ مجموع المشايخ والأغوات في الإدارةِ العليا للحزبِ ١٧ عضواً من أصل ٤٦ عضو وهو

عدد أعضاءه. للمزيد من التفصيل ينظر: حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٣؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٢٨-٢٣٠؛ عبد الرزاق مطلك الفهد، الأحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، بغداد، ٢٠١١، ص٢٠٨؛صالح حسن عبدالله، تهجير يهود العراق١٩٤١-١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية -جامعة تكريت،٢٠٠٣،ص١٨٢ ؛ عماد كريم عكوب محمد، حزب الاتحاد الدستوري ١٩٤٩-١٩٥٤ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية(ابن رشد للعلوم الإنسانية)-جامعة بغداد،٢٠١٣؛ من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، بلا، ص٧٠-٧١.

(٥٣) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٥٤) نعوم تشومسكي،الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة ، سامي الكفلي، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٧٨ .